

Distr.: General
12 November 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة
٢٠٠٦-٢٠٠٧: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5/Add.7).

يقدم هذا التقرير استكمالاً للإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، الواردة في الوثيقة A/63/5/Add.7. ويرد في مرفق منفصل متاح على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي (www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_first.html) المزيد من التفاصيل عن توصيات مراجعي الحسابات وحالة تنفيذها. وعالج الصندوق أيضاً مسائل متعلقة بمراجعة الحسابات في تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/11) الذي رفعه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.



وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٥، يبين هذا التقرير الأولوية الممنوحة لكل توصية من توصيات مراجعي الحسابات. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نفذ الصندوق أو كان في طور تنفيذ ٥٨ توصية مقبولة من أصل ٦٠ من توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأرسى صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية متابعة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ووضع نظاما لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد حدد موظفو الإدارة العليا للصندوق التنفيذ الوطني كإحدى الأولويات الكبرى للمنظمة. وأدرج الصندوق تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بين مؤشرات أداء المنظمة والشعبة والموظفين، وهو مؤهل تماما لتنفيذ كل توصيات مجلس مراجعي الحسابات بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويسعى الصندوق أيضا إلى تجاوز تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بحيث يقوم بمعالجة المسائل العامة الأساسية.

أولا - مقدمة

١ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً مرحلياً عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5/Add.7). وفي الوثيقة A/63/474، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الأمين العام المناظر عن هذه المسألة (A/63/169).

٢ - ويعرض هذا التقرير ما استجد من إجراءات اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، الواردة في الوثيقة A/63/5/Add.7. وقد تناول الصندوق أيضاً مسائل تتعلق بمراجعة الحسابات في تقريره عن الأنشطة المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/22)، وفي الرد الذي قدمته الإدارة على ذلك التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.

٣ - وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٥، يبين هذا التقرير أيضاً الأولوية الممنوحة لكل توصية من توصيات مراجعي الحسابات، وهو مرتب على النحو الآتي:

أولاً - مقدمة؛

ثانياً - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛

ثالثاً - الاستنتاجات؛

رابعاً - التوصية.

٤ - وتطابق أرقام الفقرات في هذه الوثيقة تلك الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/63/5/Add.7).

ثانياً - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٥ - يسر المدير التنفيذي أن يفيد بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد نفذ، أو كان في طور تنفيذ ٥٨، توصية مقبولة من أصل ٦٠ توصية مقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسوف يضمن الصندوق، كجزء من جهوده الرامية إلى تحسين الحوكمة والرقابة والمساءلة، أن تنفذ كل التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت

المناسب. وعلاوة على ذلك، ينخرط الصندوق في عملية دقيقة ترمي إلى معالجة المسائل العامة المتعلقة بالتنفيذ الوطني، وهي الشاغل الرئيسي لمجلس مراجعي الحسابات.

٦ - وتماشيا مع التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجه للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/169)، يقدم الجدول أدناه موجزا لتنفيذ التوصيات حسب مجال المسؤولية. ويبين الجدول أيضا الأولوية الممنوحة لكل من هذه التوصيات.

تنفيذ حالة التوصيات حسب مجال المسؤولية

الأولوية	الاجاري		غير المنفذة	عدد التوصيات	الشعبة/المكتب القطري
	متوسطة	عالية			
منخفضة					
	٢٩	٥	٢٤	٣٤ (رفضت منها)	شعبة الخدمات الإدارية (توصيتان)
		١	١	١	شعبة خدمات المراقبة
	٩		٥	٩	شعبة الموارد البشرية
	٥	٤	٨	٩	المنسق التنفيذي، التنفيذ الوطني
	١		١	١	مكتب المدير التنفيذي
	٤		٢	٤	شعبة البرامج
	١		١	١	المكاتب الإقليمية
	١		١	١	المكتب القطري
	٥٠	١٠	٢٤	٦٠	المجموع

٧ - ويسر الصندوق أن يفيد بأنه قد نفذ ٣٤ من أصل ٥٨ توصية مقبولة مقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، مما يمثل ٥٨,٦ في المائة من التوصيات. والصندوق في سبيله إلى تنفيذ التوصيات المتبقية، وعددها ٢٤ توصية. ويتوقع الصندوق أن ينفذ بالكامل التوصيات المتبقية بحلول مواعيد الإنجاز المستهدفة الواردة في جدول توصيات مراجعي الحسابات المتوافر على الصفحة الإلكترونية للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_first.htm).

٨ - وقام الصندوق، دعما لما يجريه من تحليلات بجمع التوصيات حسب فئات المخاطر المحددة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة DP/FPA/2006/4. وقد جمعت التوصيات في الفئات التالية:

(أ) المخاطر المتصلة بالعنصر البشري؛ (ب) المخاطر المتصلة بالعمليات؛ (ج) المخاطر المتصلة بالعلاقات؛ و (د) المخاطر المتصلة بالتكنولوجيا والنظم. وتوجز الفقرات التالية الإجراءات التي اتخذها الصندوق للتعامل مع التوصيات في كل فئة من فئات المخاطر.

ألف - المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري

٩ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتعلقة بالتخطيط لتعاقب الموظفين، والترتيبات التعاقدية للموظفين المؤقتين، وتقييم أداء الموظفين، والتدريب، وإدارة الإجازات والإبلاغ عن حالات الغش.

١٠ - وتتضمن هذه المجموعة ثماني توصيات: توصية عالية الأولوية (الفقرة ١٦٤)؛ وسبع توصيات متوسطة الأولوية (الفقرات ١٣٣ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٥٤ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢). وقد نفذ الصندوق أربع توصيات متوسطة الأولوية (الفقرات ١٣٣ و ١٤٥ و ١٧٤ و ١٧٦). ويمثل ذلك ٥٠ في المائة من التوصيات في هذه المجموعة. أما بقية التوصيات فقيده التنفيذ.

١١ - أما فيما يتعلق بتسجيل الإجازات والحضور، فقد حدد الصندوق موظفي المقر المكلفين برصد الإجازات ومناوبيهم ودرّجهم على تجهيز المعاملات المتصلة بالغياب باستخدام نظام أطلس. ويجري بالفعل تجهيز معاملات غياب الخاصة بالموظفين الميدانيين المعيّنين محليا عن طريق نظام أطلس. وسوف يجهز الصندوق معاملات الإجازات الخاصة بالموظفين الخاضعين لإدارة المقر عن طريق نظام أطلس فور بدء العمل بوحدة نظام أطلس لتجهيز المعاملات المتصلة بالغياب. وحتى ذلك الحين، سيواصل الصندوق رصد سجلات الإجازات يدويا (الفقرة ١٤٠). وسيجري تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في إطار اقتراح التشغيل التلقائي الوارد وصفه في الفقرة ٢٩ من هذا التقرير.

١٢ - وقد رتب الصندوق الأولويات المتعلقة بعناصر إطار التخطيط لتعاقب الموظفين وقام بتحديد تلك العناصر. ويجري بالفعل العمل بعدد من هذه العناصر. فعلى سبيل المثال، وضع الصندوق ما يلي: (أ) قائمة التعيينات الخاصة بالوظائف الرئيسية؛ (ب) عملية المناوبة؛ (ج) قوائم الشواغر المتوقعة؛ و (د) نظام إلكتروني لاستقدام الموظفين من أجل تبسيط عملية فرز المرشحين. وسوف ينتهي الصندوق من إعداد إطاره الخاص بالتخطيط لتعاقب الموظفين بحلول نهاية ٢٠٠٨ (الفقرة ١٥٤).

١٣ - ويجري إدراج وحدة جديدة في نظام أطلس لتتبع حالة عقود الخدمات واتفاقات الخدمة القصيرة الأمد. ونتيجة لذلك، أجل الصندوق تنفيذ النظام الإلكتروني الذي أنشئ من

أجل المكاتب الميدانية لتسهيل تتبع عقود الخدمات واتفاقات الخدمة القصيرة الأمد (الفقرة ١٨٢).

١٤ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأ الأخذ في الصندوق بنظام الميزنة القائمة على النتائج. وسوف توفر المنهجية الجديدة المزيد من الوضوح في استعمال أموال ميزانية المشاريع والدعم لفترة السنتين. ويتعاون الصندوق مع منظمة اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذه المسألة. وسوف تقدم الدراسة المتعلقة بتصنيف التكاليف التي تجرئها شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المزيد من التوجيه (الفقرة ١٦٤).

باء - المخاطر المتصلة بالعمليات

١٥ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتصلة بتمويل الوظائف، وأنشطة الشراء والأصول، واستحقاقات الموظفين، وتقديم التقارير، وميثاق مراجعة الحسابات وتغطيتها، ورصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

١٦ - وتتضمن هذه المجموعة ٣٨ توصية، ثلاث منها عالية الأولوية (الفقرات ٤٣ و ٤٧ و ٣٧١)؛ و ٣٣ متوسطة الأولوية (الفقرات ٢٦ و ٢٩ و ٥٤ و ٥٩ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٣ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٦ و ٢٥٩ و ٢٧٤ و ٢٩٠ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣١٦ و ٣٢١ و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٥٥ و ٣٥٩ و ٣٦٤ و ٣٦٧ و ٣٩٧).

١٧ - وقد رفض الصندوق توصيتين في هذه المجموعة (الفقرتان ١٦٧ و ٢٩٧). ففي إطار منهجية الميزنة الحالية، يجري تمويل الوظائف إما بالكامل عن طريق ميزانية الدعم لفترة السنتين أو بالكامل عن طريق أموال المشاريع. وبالتالي، يرفض الصندوق التوصية التي تقضي بتوزيع التكاليف والوقت المستهلك فيما يخص وظائف محددة بين مصادر تمويل مختلفة (الفقرة ١٦٧). وفي ما يتعلق بحساب رسوم خدمات الشراء، أبلغ الصندوق مجلس مراجعي الحسابات أنه لا يضطلع بدور وكيل للمشتريات في معاملات المشتريات التي تجرى لحساب طرف ثالث، وإنما هو شريك إنمائي. وتتم مشتريات السلع من أجل البلدان المستفيدة من البرنامج والنيابة عنها في نطاق تنفيذ البرنامج القطري، والخطة الاستراتيجية للصندوق وولايته. والعمل جارٍ في فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن كيفية تسجيل مثل هذه الإيرادات ضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف يقوم الصندوق، عند اللزوم، بتعديل ممارسته المحاسبية حسب التوصيات الصادرة عن فرق العمل (الفقرة ٢٩٧).

١٨ - وقد نفذ الصندوق توصية عالية الأولوية (الفقرة ٤٣) و ٢٦ توصية متوسطة الأولوية (الفقرات ٢٦ و ٢٩ و ٥٤ و ٥٩ و ٧٥ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٣ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٦ و ٢٥٩ و ٢٧٤ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣١٦ و ٣٢١ و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٨ و ٣٥٥ و ٣٥٩ و ٣٦٤ و ٣٦٧ و ٣٩٧). وقام الصندوق بتنفيذ ٧١ في المائة من التوصيات في هذه المجموعة؛ أما التوصيات الأخرى فقيده التنفيذ.

١٩ - ويعمل الصندوق مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة تستعمل نظام أطلس على وضع استراتيجية للتخفيف من المخاطر من أجل التصدي للمخاطر المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن وضع تلك الاستراتيجية يعتمد على الموعد الأقصى للارتقاء بنظام أطلس ومعالجة المسائل المتعلقة المترتبة عن تنفيذ المعايير الدولية (الفقرة ٤٧).

٢٠ - وقد اعتمد الصندوق جدولاً زمنياً لتقديم التقارير السنوية للمكاتب القطرية في أوانها في عام ٢٠٠٩ (الفقرة ٦٧). وسوف تستعرض المكاتب الإقليمية التابعة للصندوق التقارير السنوية للمكاتب القطرية من أجل التحقق من المعلومات الواردة في التقارير السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع من المكاتب القطرية أن تقدم الوثائق الداعمة إلى مستودع الوثائق الخاص بالصندوق، المسمى "Docushare" (الفقرة ٧٢).

٢١ - وفي ما يتعلق بالبرنامج العالمي للسلع الأساسية لوسائل منع الحمل، تم الكشف عن قيمة المخزون في إحدى الملاحظات الواردة ضمن البيانات المالية للصندوق. وفي المستقبل، سيكشف الصندوق عن قيمة المخزون وفقاً لاشتراطات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى التقارير ربع السنوية التي رفعها إلى المقر فرع خدمات المشتريات، يعد موردو البرنامج العالمي للسلع الأساسية لوسائل منع الحمل تقارير شهرية توجز تفاصيل المخزون المتوافر. ويقترن تقديم التقارير بزيارات لتفقد المخزون في الموقع تقوم بها إدارة فرع خدمات المشتريات لاستعراض المخزون (الفقرات ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٦).

٢٢ - وفي ما يتعلق بمطابقة الأرصدة المصرفية مع الوحدة المسؤولة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوف يوعز الصندوق إلى جميع المكاتب القطرية بأن تدرج في مذكرات التفاهم واتفاقات مستوى الخدمات العبارات المناسبة التي تتطلب من البرنامج الإنمائي تقديم الرسوم والفواتير إلى الصندوق في موعد أقصاه ٤٥ يوماً بعد نهاية العام (الفقرة ٢٩٠).

٢٣ - وفي ما يتعلق بخطط الشراء، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان أداة إلكترونية لتخطيط الشراء في عام ٢٠٠٨ تقدم من خلالها المكاتب القطرية خطط للشراء الخاصة بها، والجهود جارية لتحسين قدرة هذه الأداة على التنبؤ والتغييرات في نوعية البيانات وكميتها (الفقرة ٣٤٤).

٢٤ - وفي ما يتعلق بالتوصية المتصلة بزيادة تغطية عمليات مراجعة الحسابات في المقر والمسائل المتعلقة بالبيانات المالية، تغطي خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨ لفرع المراجعة الداخلية التابع لشعبة خدمات الرقابة كيانات المقر. وسيستمر العمل لتحسين تغطية كيانات المقر في الخطط المقبلة لمراجعة الحسابات (الفقرة ٣٧١).

جيم - المخاطر المتصلة بالعلاقات

٢٥ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتعلقة بالتفاعلات بين الصندوق وشركائه المنفذين وما يرتبط بها من عمليات، بالإضافة إلى منهجية حساب تكاليف الخدمات التي يقدمها الصندوق.

٢٦ - وتتضمن هذه المجموعة ١٣ توصية، خمس منها عالية الأولوية (الفقرات ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢٥٨)؛ وثمانية متوسطة الأولوية (الفقرات ١٤٦ و ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٤٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥). وقد نفذ الصندوق توصيتين عاليتي الأولوية (الفقرتان ٢٠٢ و ٢٥٨) وتوصية متوسطة الأولوية (الفقرة ٢٨٠). ويمثل ذلك ٢٣ في المائة من التوصيات في هذه المجموعة. أما بقية التوصيات فقيده التنفيذ.

٢٧ - حدّدت اللجنة التنفيذية للصندوق التنفيذ الوطني كأحدى أعلى الأولويات بالنسبة إلى المنظمة. ويتخذ الصندوق حالياً الإجراءات التالية للتعامل مع التوصيات العالية والمتوسطة الأولوية (الفقرات ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٩ و ٢٣٣) المتصلة بالتنفيذ الوطني:

(أ) يتولى جميع ممثلي الصندوق والموظفين الوطنيين المعنيين والمدراء على الصعيدين العالمي والإقليمي مسؤولية التنفيذ الوطني بواسطة نظام تقييم الأداء وتطويره؛

(ب) يقوم الصندوق بتنقيح الاختصاصات المتعلقة بعمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لزيادة تعزيز الأوجه المتصلة بنطاق عمليات مراجعة الحسابات، وتغطية النفقات (مما في ذلك مراجعة الحسابات التي تجرى لمشاريع تقل نفقاتها عن ٥٠.٠٠٠ دولار مرة واحدة فقط طوال مدة المشروع)، والمعايير والأساس الذي تستند إليه آراء مراجعي الحسابات؛

(ج) نقل الصندوق قاعدة بيانات التنفيذ الوطني إلى المنسق التنفيذي، التنفيذ الوطني. وسيفسح ذلك المجال أمام إجراء تحليل منهجي عن طريق وحدة مستقلة عن الرقابة الداخلية، وأمام تحسين المتابعة من جانب الإدارة بما في ذلك المكاتب الإقليمية ومن خلال

المتابعة المستمرة، أظهرت المكاتب الإقليمية فعالية في زيادة معدل تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب في عام ٢٠٠٨. ويعكف الصندوق على ترسيخ هذه الجهود؛

(د) يقوم الصندوق حالياً بإعداد أداة إلكترونية شاملة لتحسين إدارة عملية متابعة تقارير مراجعة الحسابات، وكذلك لضمان الاتساق والدقة وتسجيل تقارير مراجعة الحسابات وخططها في الوقت المناسب في قاعدة بيانات التنفيذ الوطني؛

(هـ) يُعدّ الصندوق حالياً مجعماً إقليمياً من مراجعي الحسابات المؤهلين القادرين على مراجعة الحسابات في بلدان مختلفة. ويعدّ الصندوق كذلك ملفاً شاملاً لإحاطتهم بالمعلومات اللازمة؛

(و) ينظر الصندوق، بالاشتراك مع منظمات أخرى ذات صلة تابعة للأمم المتحدة، في ضرورة إصدار رسائل للتعاقد، لكي يتسنى تحقيق اتساق هذه الممارسة، بالنظر إلى الأخذ بالنهج المتسق فيما يتعلق بالتحويلات النقدية.

٢٨ - أما في ما يتعلق بالفروق القائمة بين شهادات النفقات، وتقارير مراجعة الحسابات، ونظام أطلس وقاعدة بيانات مشاريع التنفيذ الوطني، فيقوم الصندوق حالياً بإرساء عملية تكفل المتابعة المنهجية للفروق البارزة (الفقرة ٢٤٥).

٢٩ - ويستعرض الفريق الاستشاري الثلاثي المعني بشؤون نظام أطلس حالياً الاقتراح الداعي إلى إيجاد وسيلة آلية لرصد الإجازات واستحقاقها. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، يتوقع الصندوق أن يرسى البرنامج الإثمائي عملية آلية يجرى من خلالها إعداد تقارير شهرية عن الإجازات ورصيد الإجازات المستحقة تتفق مع الاعتماد المخصص للإجازات في البيانات المالية. وسوف تعيد شعبة الموارد البشرية إصدار المبادئ التوجيهية لإدارة الإجازات (الفقرة ١٤٦).

٣٠ - وفي ما يتصل بتوقيع مذكرات تفاهم المتعلقة بالخدمات المشتركة في الوقت المناسب أشار الصندوق على المكاتب الإقليمية بإبرام مذكرات تفاهم واتفاقات مستوى الخدمات عند بداية فترة الاتفاق أو قبلها. ويتوقع الصندوق أن ينفذ هذا الحكم بالكامل بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (الفقرة ٢٨٥).

دال - المخاطر المتصلة بالتكنولوجيا والنظم

٣١ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتصلة بإدارة نظم المعلومات. وتوجد في هذه المجموعة توصية واحدة (الفقرة ١٨٦) - وهي توصية متوسطة الأولوية قيد التنفيذ. وقد زودت شعبة الخدمات الإدارية المكاتب الإقليمية كافةً بنموذج يمكنها من الاحتفاظ بخطط لاستعادة

المعلومات بعد الأعطال الكبرى. وتتابع شعبة الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية هذه المسألة حالياً مع المكاتب القطرية لضمان تنفيذ هذه الخطط.

ثالثاً - الاستنتاجات

٣٢ - يعالج الصندوق حالياً المسائل المتكررة والعامّة المتصلة بمراجعة الحسابات، بما في ذلك التنفيذ الوطني، والشراء، وإدارة الإجازات، والجدول الزمني لاستكمال عمليات تقييم الأداء والتقارير السنوية، والمسائل المتصلة بنظام أطلس. ويعمل الصندوق عن كثب مع المنظمات الشريكة في نظام أطلس لحل المسائل المتصلة بهذا النظام. وقد نفذ الصندوق تدابير مهمة في مجالات المساءلة والضمانات وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمعالجة المسائل المتكررة المتصلة بمراجعة الحسابات ومواطن الضعف العامّة. ويخضع مدراء جميع الشعب والوحدات للمساءلة عن متابعة كل الإجراءات المتصلة بمراجعة الحسابات الداخلية والخارجية.

٣٣ - وقد أدرج الصندوق مسألة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، ضمن مؤشرات أداء المنظمة والشعبة والموظفين. وترصد لجنة الأمم المتحدة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات كل ثلاثة شهور، وتبقي للجنة التنفيذية على علم بالقضايا المعلقة والتقدم الذي تم إحرازه.

٣٤ - ويندرج التنفيذ الوطني ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١١. وتجاوباً مع قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ويشمل الأنشطة التشغيلية لتطوير منظومة الأمم المتحدة، يواصل الصندوق العمل مع الشركاء الآخرين للأمم المتحدة على تعزيز التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية ضمن سياق النهج المتسق إزاء التحويلات النقدية. وسوف يوفر هذا النهج القائم على مراعاة عناصر المخاطرة الذي يجري الأخذ به تدريجياً، المزيد من الضمان للأموال المقدمة إلى الشركاء المنفذين الوطنيين. وينوي الصندوق أن يعزز إدارة المخاطر عن طريق تحديد إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق، كجزء من خطته الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، تعزيز الإدارة القائمة على النتائج عن طريق الضبط الدقيق لإطار النتائج الخاص به.

٣٥ - وقام الصندوق بشكل كامل بترسيخ العملية الخاصة بمتابعة توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين. وقد نفذ، أو هو بصدد تنفيذ، جميع التوصيات المقبولة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وعددها ٥٨ توصية، كما تم الإجراءات

التي تخص ٣٤ توصية. ويتوقع الصندوق أن ينفذ التوصيات كافة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

رابعاً - التوصية

٣٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2009/1) وبالإجراءات الإضافية التي يزمع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
